منتدى إعمار العراق

مركز البحوث والدراسات

يقدِّم

الحلقة النقاشية السادسة

"الإقتراض والسياسة النقدية الحكومية"

مقدمة

كشفت الاحداث والمعطيات التي تلت مؤتمر "اعمار العراق في الكويت" عن حجم الدين العراقي الكبير الذي تتكبده موازنة الدولة والذي يشير إلى سياسات خاطئة طيلة الفترة السابقة.

حيث ان مؤتمر الكويت لم يأتِ بمنح جديدة للعراق بل جاء بمساهمات وتسهيلات على شكل قروض بعيدة المدى للنهوض في اعمار المدن التي دمرتها الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي.

وبالتالي فإنَّأسئلة باتت تجول في خاطر المتابعين والمواطنين على حد سواء:

إلى أين نحن ذاهبون بسياسة الاقتراض؟

ولماذا لا توجد في العراق سياسات شفافة للتعرف على مصادر الدخل؟

ولماذا تعجز الحكومة منذ سنوات أن تعالج الفساد؟

وهل العراق بحاجة إلى ارادة مستقلة أو قوية أو صلاحيات اوسع لشخص يستطيع معالجة الفساد؟

وحول هذا السؤال أيضًا أُثيرت مجموعة تساؤلات شعبية ورسمية حيث ان دولًا كبرى امتنعت من المساهمة بمنح العراق مساعدات مالية ما لم يقدم دلائل على تصديه وتقدمه بخطوات باتجاه ملف الفساد. كما ان فعاليات شعبية عربية وكويتية ساهمت في طرح وجهة نظرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر متحدثين ومحللين محليين حول اشكالية تعلقت بأنَّ العراق ليس دولة فقيرة كي تحتاج لدعم مالي دولي. فكانت حصيلة التساؤلات على الشكل التالي:

هل العراق دولة فقيرة وبحاجة إلى دعم مالي؟

أين تذهب أموال النفط الطائلة الذي ينتجه العراق كثاني منتج في اوبك؟

كيف يطمئن المانح الدولي ان أمواله ستذهب إلى مشاريع جادة وليس لبئر الفاسدين؟

هذه الاسئلة هي التي جعلت المتابعين العراقيين يقتنعون أن السياسات النقدية العراقية هي سياسات ترقيعية لعدم القدرة على التصدي للفساد المتواصل وبالتالي فإنَّ العراق مثل اناء فيه خرم محدد، وبدل من معالجته فإنَّ صاحب الاناء يحاول ان يملأه بشكل متواصل.

هل فعلا ان العراق بات مصداقا لهذا المثال؟.. بكل تأكيد نعم وفق المعطيات القادمة في بحثنا ونقاشنا الذي استمر لمدة طويلة تجاوزت اربعة اشهر نضجت من خلالها الافكار وتداولها وتحولات المشهد الاقتصادي وازدياد تعقيداته.

حجم الديون العراقية

نقلت وسائل إعلام عراقية عن عضو اللجنة المالية البرلمانية ماجدة التميمي قولها: "ان مجموع الدين الخارجي للعراق لغاية تاريخ ٣١ أيلول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغ ٦٨,٢٢٠ مليار دولار".

وعن حجم الدين الداخلي قالت التميمي: "مجموع الدين الداخلي لغاية التاريخ ذاته بلغ ٤٣,٥٠٥ مليار دولار أي حوالي ٥١٤٢٢٤٩٦ تريليون دينار، ليبلغ إجمالي الدين العام زهاء ١١١,٧٢٥ مليار دولار".

وأضافت التميمي، أن "الديون تتضمن ديون نادي باريس وخارج نادي باريس والدائنين التجاريين، وصندوق النقد العربي، والاقتراض الجديد والدين غير المعالج، وتعويضات الكويت، ومتأخرات الشركات النفطية العالمية، ومتأخرات استيراد الطاقة، بالإضافة إلى حوالات المزادات وقروض شركات التمويل الذاتي، وحوالات تمويل العجز والمشاريع وقروض وزارة الكهرباء".

بمعنى: اذا تم استقطاع ٨٠٪ من ديون نادي باريس ومعالجة ديون الاقليم على بغداد اذا اخذنا بعين الاعتبار احتساب واردات الاقليم التي لم تدخل الموازنات الاتحادية بالإضافة إلى حذف مستحقات الشركات النفطية (لأنها جزء من تخصيصات الموازنة) فسينخفض الرقم المعلن إلى قرابة النصف.

اما النائب مسعود حيدر من اللجنة المالية النيابية فيقول: "ان حجم الدين العراقي ازداد بكثير عن هذا الرقم المعلن ليصل إلى ما فوق ١٢٨ مليار دولار، من ضمنهم الديون الميتة والتي يقصد بها الديون التي لم تطلب الدول الدائنة الخوض في نقاش حولها. لكنها بكل الاحوال تبقى ديون مترتبة على كاهل الموازنة العراقية والخزينة".

العراق اليوم بحاجة إلى سياسة نقدية ناجعة من الممكن أنْ تخفض الارقام الكبيرة التي تعاني منها ميزانية الدولة؛ حيث تشير بعض التقارير إنَّ ديون نادي باريس على العراق هي ٩,٤٨٧ مليار دولار منها ٢,٤٠٦ مليار ناتجة عن ديون مساعدات رسمية للحكومات... و ٧,٠٨٠ مليار دولار عن ديون شركات و جهات غير رسمية، اتفق العراق على تقسيطها بدفع ٨٠٠ مليون دولار سنويًا، وبسبب الوضع المالي للعراق طلب العراق إيقاف استيفاء الفوائد هذا العام، مرفق الرقم الرسمي لديون العراق وفق نادي باريس

وتتوالى الارقام وتختلف بعضها عن البعض الاخر لنستنتج ان العراق خالٍ من المعلومة الثابتة في ظل تشتت القرار وتدخل الحالة الحزبية مع الاقتصادية والسياسية والنيابية التشريعية؛ حيث إنَّ مبدأ فصل السلطات مبدأ معمول به في كل الحكومات في العالم ويتم التنسيق بينها وفق مقتضيات التداخل الايجابي، إلا أنَّ الحالة في العراق تبدو مختلفة جدًا؛ حيث أنَّ بعضًا من

اصحاب القرار يخفون ما يودون اخفاءه خوفًا من اللوم والاتهام بالتقصير والخطأ وتتم المساومة على اخفائه، وبذلك يزداد الخطأ بعدم وجود أرقام حقيقية للوضع الراهن.

مشكلة عدم وجود المستشارين المتخصصين

البعض يتحدث عن مشكلة دائمة ومتكررة لم يكن هناك من يعالجها بشكل صحيح وهي: عدم وجود مستشارين أكفاء لينهضوا بالواقع الاقتصادي في العراق في بر الامان، فرئيس الوزراء أو اصحاب القرار والوزراء وغيرهم ليس لديهم المعرفة الكاملة بالخطط والسياسات الاقتصادية لذا فانهم يستعينون بخبرات المتخصصين بهذا المجال، وهنا تكمن الاشكالية؛ حيث أنَّ أصحاب القرار دائمًا يستعينون بأشخاص حسب القربى والمحسوبية وبالتالي فإنَّ الاستشارة لن تأتي من متخصص.

فالمشكلة أحيانًا تكمن في الذين يعتقدون إنهم قادرون على إعطاء مشورة صحيحة وهم بالحقيقة لا يفهمون من الامر شيئًا.

الدكتور ماجد الساعدي كان قد أشار في مقابلة تلفزيونية إلى ان كل المستشارين في الجانب الاقتصادي لا يعرفون من الاقتصاد إلا النظرية الاشتراكية، بحكم دراستهم وتطبيقهم في العراق، وهذه هي الطامة الكبرى.

وبوجود حالة التحاصص الحزبي فإنَّ تعيين المستشار يتبع اللجنة الاقتصادية للحزب الذي استلم زمام الترشيح لمنصب ما، بما في ذلك رئيس مجلس الوزراء.

وبذلك تسلل الكثير من غير المتخصصين إلى مجالات مهمة ومفاصل مهمة في البلاد الأمر الذي أدى إلى هفوات وسقطات كبيرة جعلت الدولة تدفع الكثير من أموالها، مثال ذلك عقود جولات التراخيص التي لم يدرسها الفريق الحكومي بشكل وافي وبالتالي فإنَّ تصريحات مسؤولين وتقييم متابعين تؤكد أنَّ تداعيات جولات التراخيص تكبل العراق عشرات المليارات سنويًا.

ان النظام السياسي المتعارف عليه والمتبع ونقول المتعارف عليه لأنه بدون غطاء قانوني، فليس في الدستور العراقي ولا الأنظمة الداخلية المنظمة لشؤون أُمور الدولة ومؤسساتها ان يكون التوزيع حسب العدد الطائفي والقومي، وليس في سياقات وقوانين ولوائح الكلية العسكرية ان يتم توزيع اعداد المقبولين فيها على اساس القومية والطائفة وهذا ما يحصل، الامر سيان بما يخص توزيع المناصب كمستشارين ومدراء عامين وتنفيذيين لذا فإنَّ الارتباك الذي تعاني منه عملية بناء وتسيير مؤسسات الدولة مرهون بالأخطاء التي تتبعها الجهات ذات القرار وهي الاحزاب المتنفذة والتي توزع نفسها دائما بشكل طائفي وفق معادلة ثلاثية "شيعة + سنة + كرد". وهذا غير منصوص عليه لا في دستور الدولة ولا في قوانينها ولكنه سياق معمول به الامر الذي ادى إلى تداعيات كثيرة حيث اعتمدت الحصص على حساب الكفاءات ووصل العراق لما فيه اليوم،

حيث ان مكان المتخصص خالٍ، بيدَ أنَّ من يحل محله لا يعرف من الاختصاص شيئا. وهم يعملون ان الدولة الناجحة هي التي تعمل لتكون جهة تنظيمية لا ان تكون جهازًا تشغيليًا.

وفي معرض تقييمنا مثلًا للنظام المصرفي العراقي تجد انه نظام يتأخر ما يقرب ٣٠ سنة عن النظام الاقتصادي المتطور في بلدان العالم، وهو بحاجة إلى تكنلوجيا لربط البنك المركزي مع البنوك الاخرى. ولذلك يجدر بالمسؤولين عنه ومن يستخدم للاستشارة في هذا المضمار البحث عن آخر تطورات التكنلوجيا في هذا القطاع.

وقد قيل سابقًا إنَّ المستشار الذي ينصحك بإخفاء المعلومة فإنه يؤدي بك إلى التهلكة، وهذا ما يجري الآن عند بعض أصحاب القرار فهم يبحثون دائمًا عن حلول آنية علاجية مؤقتة دون البحث في طرق الوقاية كي تنتهي المشكلة وتداعياتها.

المتابعون للشأن الاقتصادي العراقي ما زالوا يتهمون سياسات الدولة بالترقيعية وعدم تنفيذ خطط تنموية بعيدة المدى. وهذه هي مسؤولية من يعطى دور الاستشارة.

مزاد العملة.. نزيف العملة

استحدث "مزاد العُملة الأجنبية" بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/إبريل عام ٢٠٠٣م، وتحديداً في العام ٢٠٠٤ من قبل البنك المركزي العراقي، ومنذ استحداثه بات يمثل شكلاً جديداً من أشكال الفساد الاقتصادي المرتبط بعملية غسيل الأموال في العراق، كما أصبح وسيلة لتهريب الأموال من العراق.

وبحسب تحقيق لجان مجلس النواب العراقي والتقارير الدولية فقد تم هدر ونهب مبلغ ٣١٢ مليار دولار على مر السنوات الماضية، وهي عائدات للنفط ضخها البنك المركزي العراقي إلى الاسواق، وتم تحويل معظمها إلى الخارج. وهذا رقم يُعتبر كبيرًا جدًا في دولة تعاني أزمة اقتصادية خانقة، وصل الحال فيها للاستعانة بدول اخرى للاستدانة كما بينا في بداية البحث وبينت النائبة عن اللجنة المالية البرلمانية ماجدة التميمي الآلية التي تعمل بها المصارف الأهلية في العراق وآلية شراء العملة الأجنبية من البنك المركز العراقي واعطت مثالاً توضيحياً على النحو الآتي: "أن كل بنك أهلي لدية خمسة عشر مكتب صيرفة، ذات يوم أرسلنا موظفًا من اللجنة المالية إلى هذا البنك الأهلي الذي هو عبارة عن يافطة في بناية مستأجرة. أبوابه مغلقة تفتح عند قرع الجرس فقط يوجد بداخلة بعض الطاولات منها مكتوب عليها "الحوالات" والأخرى "أقسام" هكذا النوع من البنوك هي التي تشتري العملة الأجنبية بسعر رسمي من البنك المركزي". واضافت التميمي ان هذا البنك عندما يشتري من البنك المركزي ما قيمة عشر مليون دولار فهو مطالب بأن يشتري سلعًا بقيمتها لكن ما يحدث العكس تمامًا فممكن ذلك البنك يشتري بقيمة اثنين أو ثلاثة ملايين دولار والباقي يوظفها في نشاط تجاري آخر. وبذلك يكون العراق

-والكلام لماجدة التميمي- البلد الوحيد في المنطقة الذي يقوم ببيع الدولار عن طريق مزاد علني، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على الإقتصاد، لأن معظم إيرادات النفط تذهب إلى الخارج عن طريق الإستيرادات الوهمية"، كما ان مزاد العملة باع في العام ٢٠١٥ أكثر من ٣٨ مليار دولار بينما دخل العراق من أموال النفط في العام الماضي ٤٤ مليار دولار". وأكدت أن "البقاء على مزاد العملة حالة غير صحية وتضر إقتصاد البلد وتستفيد منه طبقة معينة تسعى إلى زيادة أموالها على حساب العراق".

من هذا يتضح أن أموال العراق سرقت عبر مزاد العملة وفق عقود وهمية. كما تساءلت التميمي: لماذا يبيع البنك المركزي العراقي العملة الأجنبية لأشخاص بعينهم ولا يستند في بيعها على الاعتمادات المستندية لتحويل الأموال الذي لا يوجد به أي تلاعب؟ فهكذا نوع من البيع "أي المزاد" يفتح الباب على مصراعيه على نوع آخر من فساد يرتبط بسعر صرف الدينار العراقي بالدولار الأمريكي، والسؤال الذي يثار هنا كيف يحدث ذلك؟

سعر مائة دولار اليوم في مكاتب الصيرفة يبلغ ١٢٥٠٠٠ ألف دينار عراقي علماً أنه تم شراؤها بـ"١٢٠٠٠٠" ألف دينار عراقي من البنك العراقي المركزي يعني الفرق "٥٠٠٠" دينار لكل مائة دولار عن البنك المركزي. وبهذا الحسبة البسيطة فإنَّ "السرقات اليومية" من البنك المركزي تتراوح ما بين ١٦-١٧مليار دينار عراقي. شهرياً "٥١٠" مليار دينار عراقي، وكل هذا الفساد المالي يتحمله المواطن العراقي الذي يأنُّ بفعل الأزمات اليومية وهنا يتساءل البعض: أين محافظ البنك المركزي، ومكتب المفتش العام، والرقابة المالية وهيئة النزاهة، ورئيس الوزراء من هذا الفساد؟

من المتعارف عليه أن أداء الجهات الرقابية لمهامها مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين، يتطلب توفير الدعم السياسي لهم، وهذا ما لم يتحقق في العراق، لأن القيادات السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية معظمها متورط في الفساد بشكل أو آخر، وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإنه من المستحيل على الجهات الرقابية أن تنجز شيء يذكر في مجال مواجهة الفساد، خاصة إذا علمنا بأن تلك الجهات ما هي إلا عددًا من المهنيين المستقلين يقومون بأعمالهم بعيدين عن السياسة والتحكم الحزبي.

اما دكتور هيثم الجبوري عضو اللجنة المالية النيابية والذي يعد من اكثر المتحدثين بلغة الارقام عن حجم الفساد الذي يسببه مزاد العملة قال: إن "البنك المركزي أصدر تسهيلات في بيع العملة، حيث بإمكان أي رجل أعمال معروف شراء الدولار، عبر تقديم فاتورة شراء لاستيراد بضائع من دولة معينة، ثم تحول هذه الأموال إلى شركة صيرفة"، مضيفاً وجود أحد الأشخاص في بغداد يقوم بصناعة الفاتورة وختمها بأختام شركات أجنبية، وتصل قيمة الفاتورة الواحدة إلى أربعة دولارات". وأضاف أن "رجل الأعمال الذي يمتلك مصرفاً أو شركة صيرفة يقوم بتحويل الأموال إلى دول عدة لبيع الدولار والاستفادة منه"، مشيراً إلى أن "البنك المركزي يؤكد أن التدقيق في الفواتير ليست من اختصاصه، إنما من اختصاص دائرة الجريمة الاقتصادية".

وأقر البنك المركزي بالمخالفات المالية للمؤسسات المشاركة في مزاد العملة، واتخذ عدة إجراءات للحد منها ولكن تبدو ضعيفة حسب المتابعين.

ورفض البنك المركزي الإدلاء بأي حديث حول هذا الملف، واكتفى بإصدار بيان، جاء فيه: "قمنا خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٥ بإصدار العديد من الدعاوى لدى المحاكم العراقية المختصة ضد المصارف والشركات المخالفة لتعليمات "نافذة بيع العملة الأجنبية"، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال، وقد بلغ عدد تلك الدعاوى ما يقارب ٩٧ دعوىً تخص المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والمتعاملين معها من الزبائن، وقد صدر العديد من الأحكام القضائية بهذا الصدد". وأضاف أنه "تم فرض غرامات مالية وصلت قيمها إلى حدود ٤٠٠ مليار دينار (٣٣٣ مليون دولار) شملت ٤٠ مصرفاً". ويرفض البنك تقييد عمليات بيع العملة لأنه يخالف مبادئ صندوق النقد الدولي التي وافق عليها العراق، ويتقاطع مع المادة ٢٨ من قانونه، بالإضافة إلى خلق انحراف كبير في سعر الصرف الرسمي والسوق مما ينعكس بشكل سلبي على الأسعار.

طبقا لتقرير الشفافية الدولية الصادر في ٢١ شباط عام ٢٠١٨ فإنَّ العراق ما زال يتربع قائمة الدول الاكثر فسادًا بعد الصومال، وأشار التقرير إلى أنَّ الهدر المالي في عهد رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي بلغ ١٠٩ مليار دولار أمريكي، كما بلغت خسائر العراق المالية وفق تقرير للبرلمان العراقي في عهد ذات رئيس الوزراء ما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٤، ما يقارب ٣٦٠ مليار دولار أمريكي.

وينقل التقرير عن مستشار إقتصادي لرئيس الوزراء العراقي الحالي حيدر العبادي عن وجود ٧ آلاف مشروع في عام ٢٠١٤، لم ينفذ منها إلا ٤٠٠ مشروع، لم تتجاوز نسبة الإنجاز ما بين ٢ إلى ١٠ بالمئة. كما ذكر التقرير تصريحًا للنائبة ماجدة التميمي حول وجود ٦ آلاف مشروع وهمي قيمتها ٢٢٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. حيث أهدرت الحكومات العراقية المتعاقبة على المشاريع الإنتاجية الوهمية أكثر من ٢٥٠ مليار دولار أمريكي.

المثير بالأمر ان الفساد في مزاد العملة هو حديث مستدام بدأه احمد الجلبي وتواصل الحديث عنه من قبل اكثر النواب والمتخصصين واصحاب القرار إلا أنَّ الأمر ما زال يخلو من أي قرار فعلي لوقف ما سمي بنزيف العملة الصعبة في العراق.

النائبة عالية نصيف عضو اللجنة القانونية في البرلمان العراقي قالت: إن "اللجنة المالية النيابية بدأت بالتحقيق في ملف الفساد بمزاد العملة قبل نحو ستة أشهر، وأرسلت مخاطبات إلى المصارف في داخل العراق وخارجه لمعرفة مصير هذه الأموال، وجميع الوثائق التي سربت إلى الرأي العام صحيحة حول حجم الفساد"، مبينة أنه في عام ٢٠١٣ بلغ حجم الخسائر في البنك المركزي ٨٠٠ مليون دولار، وهذا يدل على أن الفساد كبير جدًا.

وأضافت أن "بعض السياسيين يتحدثون أن ملف الفساد بمزاد العملة سياسي وليس اقتصادياً،

وهذا يدل أنهم مشتركون به، لأن المصارف الحالية هي واجهات للأحزاب والشخصيات السياسية، لذلك هم يحاولون إغلاقه بأي وسيلة كانت للتغطية عن أنفسهم".

وأشارت نصيف إلى أن "الحكومة السابقة فتحت ملف فساد مزاد العملة، والذي أطاح بمحافظ البنك المركزي سنان الشبيبي ومعاونه وسبعة من المدراء العامين، وأحالتهم إلى القضاء في عام ٢٠١٤، أعلنت براءتهم بسبب صفقة سياسية"، مضيفة أن "أموال العراق سرقت عبر مزاد العملة وفق عقود وهمية، وأن جميع محافظي البنك المركزي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن يتحملون الهدر في أموال العراق، لأن هناك مصارف وشركات وهمية اشتركت في المزاد وهي غير مسجلة عند الحكومة".

- سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي أشار لهدر ٨٠٠ مليار دولار كان يمكن ان تساهم في إعادة الاعمار وفق المركز العالمي للدراسات التنموية.
- النائب عادل نوري في تموز ٢٠١٦ أكد وجود هدر يقدر بـ١٠٠٠ مليار دولار بسبب الفساد كما تم انفاق ٦٠٠ مليار دولار دون وصولات وضاعت مليارات الدولارات من خلال عقود مع شركات وبنوك وهمية، تقدر بـ ٢٠٦ مليار دولار انفقت على ٩٠ ألف مشروع وهمي.
- احمد الجلبي نشر تقارير سلمت لمؤسسة المدى بينت ان البنك المركزي باع ٣١٢ مليار دولار للبنوك الاهلية تكفي لبناء احتياطي نقدي للعراق الذي يحتل اليوم المرتبة الاولى في العالم في مجال تبييض الأموال طبقًا لما اعلنه معهد بازل للحوكمة في سويسرا.

كما كشفت وثيقة صادرة من اللجنة المالية في مجلس النواب، أن إيرادات العراق من النفط خلال الشهرين الماضيين بلغ ٣ مليارات و٢٦٩ مليون دولار، وبالمقارنة بالأرقام السابقة نلاحظ ان مجموع مبيعات البنك المركزي من العملة في نفس الفترة قد تجاوزت ايرادات النفط حيث بلغت ٥ مليارات و٨٢١ مليون دولار كما سيظهر في الجدول اللاحق رقم "٢".

- **إيرادات الدولة من النفط الخام لسنة ٢٠١٦:**

الشهر	إيرادات النفط لسنة ٢٠١٦	مستحقات عقود الخدمة	إيرادات الدولة من النفط مطروح منها مستحقات عقود الخدمة
كانون الثاني	$١,٦٤٣,٥٣٥,٦٨٤	$٠	$١,٦٤٣,٥٣٥,٦٨٤
شباط	$١,٦٢٥,٧٩٧,٢٠٠	$٠	$١,٦٢٥,٧٩٧,٢٠٠
المجموع	$٣,٢٦٩,٠٣٢,٨٨٤	$٠	$٣,٢٦٩,٠٣٢,٨٨٤

اما بالنسبة لمبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية لشهر كانون الثاني فقد بلغت ٣ مليارات و٣١٨ مليون دولار، كما بلغت مبيعات البنك في شهر شباط مليارين و٥٠٣ مليون دولار.

- **الفرق بين إيرادات النفط ومبيعات البنك المركزي من العملة الصعبة لعام ٢٠١٦:**

الشهر	إيرادات الدولة من النفط (دولار)	مبيعات البنك المركزي (دولار)	الفرق بالدولار
كانون الثاني	$١,٦٤٣,٥٣٥,٦٨٤	$٣,٣١٨,٥٣٣,٨٩١	$١,٦٧٤,٩٩٨,٢٠٧-
شباط	$١,٦٢٥,٧٩٧,٢٠٠	$٢,٥٠٣,٤٥١,٨٠٩	$٨٧٧,٩٥٤,٦٠٩-
المجموع	$٣,٢٦٩,٠٣٢,٨٨٤	$٥,٨٢١,٩٨٥,٧٠٠	$٢,٥٥٢,٩٥٢,٨١٦-

وقد اكدت اللجنة المالية النيابية ان استمرار البنك المركزي ببيع الدولار بكميات اكبر من ايرادات العراق من العملة الاجنبية نتيجة تصدير النفط الخام هي "خدمة للفاسدين".

ولفتت النائبة ماجدة التميمي إلى ان "كمية احتياطي البنك المركزي من الدولار وفي آخر رقم أُبلغنا به البنك بأنه ٥٩ مليار دولار لكني لا اعتقد انه صحيح وهو غير منطقي لان هناك مبيعات مستمرة للبنك وهذا الرقم غير دقيق وربما هو في بداية الخمسين مليار دولار".

وكان البنك المركزي قد باع خلال الشهرين الاخيرين **(كانون الأول وشباط ٢٠١٦)** كميات من الدولار تجاوزت ايرادات العراق من تصدير النفط الخام.

ونشرت تقارير اقتصادية ان البنك المركزي العراقي باع أكثر من ٤٤ مليار دولار في مزاد العملة الأجنبية خلال العام الماضي.

وتشير تقارير إلى ان منذ أنشاء البنك المركزي مزاداً لبيع الدولار للمصارف وشركات الصيرفة عام ٢٠٠٤، بلغت مبيعات المصرف المركزي أكثر من ٣١٢ مليار دولار منذ تأسيسه، بقيمة ١١٨٠ ديناراً للدولار الواحد، حولت ٨٠% من هذه الأموال إلى خارج العراق بينما ٢٠% دخلت إلى السوق.

وتؤكد الوقائع ان ملف الفساد بمزاد العملة كبير جدًا وأموال العراق سرقت عبر مزاد العملة وفق عقود وهمية، وسط تكتم الحكومات السابقة على هذه التجاوزات؛ حيث نبه الكثير من الاقتصاديين والبرلمانيين لعمليات النهب المدروسة في البنك لمركزي وهذا التغافل الحكومي لهو مؤشر على أن اطراف وشخصيات سياسية ومتنفذين ضالعين في هذه العمليات، فالمصارف تشكل واجهات للسياسيين والفاسدين.

في الحقيقة وبناءً على العديد من المعطيات لا يسعنا إلا القول بأنَّ انهيار أسعار النفط قد كشفت هشاشة الاقتصاد العراقي وكشفت قضايا الفساد التي تكتمت عليها الحكومات المتعاقبة، فالوضع الاقتصادي في العراق كارثي بالفعل، والخزينة اليوم خاوية والموازنة مثقلة بالعجز، والدين في ارتفاع، يترافق ذلك مع استشراء الفساد وغياب الرقابة على عمل البنك المركزي والتي قد تكون اهم عوامل فشل وانهيار الاقتصاد، ومع هذا الواقع المرير تتلاشى آمال المواطن العراقي بأي إصلاح اقتصادي المنشود.

إذن الكثيرون يتحدثون عن فساد ولكن لا حلول عملية ولا مقترحات جادة لوقف هذا الفساد ولا حتى قوانين للحد من هدر المال العام، وبحسبة بسيطة فإنَّ الكل يتكلم عن مزاد العملة لكن القليل يعرف ما هو؟

وهذا توضيح آخر لطريقة ضياع الاموال وهدرها من خلال مزاد العملة، نستفيد منه لتكرار المشهد ولكن برؤية اخرى:

البنك المركزي يبيع ١٨٠ مليون دولار يومياً بسعر صرف دولار = ١١٨٤ دينار لكل المصارف العراقية. تقوم هذه المصارف ببيع الدولار = ١٢٥٥ دينار. يربح المصرف ٧١ دينار لكل دولار يقوم بشرائه ثم بيعه. فعلى سبيل المثال اشترى المصرف (س) من البنك المركزي ١٠ مليون دولار تكون ربحيته ٧١٠ مليون دينار (٦٠٠,٠٠٠ الف دولار) لذلك اليوم، في غضون سنة واحدة يحقق المصرف (س) اكثر من ٢٠٠ مليون دولار فقط من تصريف ١٠ مليون دولار يومياً (عملية شراء من البنك المركزي ثم بيعها). طبعاً على كل مصرف إعطاء بيانات للبنك المركزي عن الجهة أو الجهات التي اشترت من المصرف الدولار، ليضمن المصرف حصته المخصصة من الدولار يومياً من البنك المركزي أو ليزيدها. المتداول في السوق المالي إن اكثر من ٥٠٪ من الوصولات و الكوبونات التي يزود المصرف فيها البنك المركزي هي كوبونات جمرك أو وصولات مزورة للتحويلات الخارجية من الدولار اما ما يبيع من كاش من الدولار في السوق فيسد النقص في المبيع بأسماء مواطنين عاديين لهم جوازات سفر عراقية وتذاكر سفر حتى وإن لم يشتروا اي دولار (بمعنى تزوير ايضاً). عندما كان السيد باقر الزبيدي وزيراً للمالية و السيد سنان الشبيبي رئيساً للبنك المركزي، كان فرق سعر الصرف و الشراء ٢ دينار فقط، وكانت الحركة المصرفية على أحسن ما يرام وخسارة المستهلك من بيع العملة تكاد لا تُذكر. من حقنا ان نسأل البنك المركزي اليوم لماذا يخسر المستهلك العراقي اكثر من ٣ مليار دولار سنوياً لصالح المصارف بهذه الطريقة؟ واذا وظفت هذه الأموال لمساعدة العاطلين عن العمل وبناء المدارس ودور للعجزة والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة ألا يكون أفضل؟ ام أنَّ هناك سبب نجهله؟

استنتاجات حول مزاد العملة

يكمن ان يستنتج المتابعون لما يجري من مزاد العملة مجموعة من المعطيات:

أولًا: كما ذكرت النائبة عالية نصيف فإنَّ مزاد العملة هو عملية سياسية وليست اقتصادية، بل هي عملية بوابتها اقتصادية لكن واقع الحال فيها ان أحزابًا تحاول أن تثري على حساب المال العام فتتقاسم العملية وتحرص على ادامتها واحلال بعض الثغرات في التشريعات الخاصة بها.

ثانيًا: المتابع لحركة المال الناتجة من مزاد العملة يجدها حركة سريعة تتحرك فيها المبالغ بشكل

سريع كي تصل إلى مأمنها وهذا دليل على عدم شرعية وقانونية هذه الاموال؛ حيث أن هذه الاموال يتم استلامها ومن قبلها تم الاتفاق على تصريفها وتحويل المبالغ المستحصلة بشكل سريع لتحويلها إلى خارج العراق.

ثالثًا: لم تجرؤ الحكومة العراقية على اجراء مسح تحقيقي عن اي مصرف من المصارف الاهلية وخصوصًا تلك التي تتهم بالتلاعب بشكل مريع ووقح بالمال العام مستفيدة من مزاد العملة. وهذا الأمر ينطوي على أن كثيرًا من المصارف الاهلية هي بوابات استحصال أموال لأحزاب غير واضحة في صورة المشهد.

رابعًا: كشفت تقارير ان الجارة ايران تستفيد كثيرًا من مزاد العملة من خلال الاحزاب والشخصيات التي ترعاها سياسيًا، وان هذا المزاد هو طريقة ايرانية لتحويل الاموال الايرانية الداعمة لبعض الاطراف الاقليمية، حيث ان ايران تمر الآن بأزمة مالية شديدة، وجدت من مزاد العملة في البنك المركزي وسيلة لتبقي على دعمها للأحزاب والمنظمات التي تمثل خطها السياسي والعقائدي في المنطقة. التقارير أشارت إلى أن حزبين لبنانيين تدعمهما ايران لهما مصرفان في العراق ويشتركان بمزاد العملة ومن خلال الاستحصال الاسبوعي من المزاد يكون التمويل، وان المصرفين مسجلان باسم شخصيات عراقية تابعة لأحزاب اسلامية شيعية متنفذة.

خامسًا: يتم الحديث عن ثغرة قانونية استفاد منها بعض الذين اشتركوا في مزاد العملة وليس بوسع القضاء محاسبتهم وهذا ما اشار اليه الدكتور هيثم الجبوري عضو اللجنة المالية النيابية والمتعلقة بأنَّ على كل مصرف إعطاء بيانات للبنك المركزي عن الجهة أو الجهات التي اشترت من المصرف الدولار، ليضمن المصرف حصته المخصصة من الدولار يومياً من البنك المركزي أو ليزيدها. المتداول في السوق المالي إن اكثر من ٥٠ ٪ من الوصولات و الكوبونات التي يزود المصرف فيها البنك المركزي هي كوبونات جمرك أو وصولات مزورة للتحويلات الخارجية من الدولار، اما ما يباع من كاش من الدولار في السوق فيسد النقص في المبيع بأسماء مواطنين عاديين لهم جوازات سفر عراقية وتذاكر سفر حتى وإن لم يشتروا اي دولار. أو المتعلقة بمسألة المتابعة القانونية والرقابية؛ حيث اشار الجبوري إلى ان المصرف المركزي يؤكد للجهات المختصة أن التدقيق في الفواتير ليس من اختصاصه، إنما من اختصاص دائرة الجريمة الاقتصادية التابعة لوزارة الداخلية.

سادسًا: لا يوجد خطأ في بنية أية عملية تحويل اموال تؤدي إلى هدر المال العام في اية دولة لا تعالج، لذا فإنَّ استمرار مزاد العملة بهذا الشكل وعدم اصلاح الامور أو الحد من السرقات يخفي وراءه اهدافًا سياسية وتنفذها جهات عدة هي بلا شك المستفيدة من هذه العملية في ادامة الاثراء.

واقع الحال هو لا وجود لسيولة نقدية في خزينة الحكومة بسبب سياسات توظيفية واقتصادية خاطئة كان الغرض منها استحصال وجذب الناخبين قدر الامكان دون التفكير إلى ما بعد هذه الخطوة.

من جانب اخر فإنَّ تفرد حكومة اقليم كردستان العراقي في قرارها ودخول الدولة المركزية في حال التقشف المالي والاقتصادي وتعطل الاستثمار والبناء وكذلك الاخطاء السياسية التي ادت إلى قطيعة بين رئيس الوزراء السابق نوري المالكي ورئيس الاقليم مسعود بارزاني ادى إلى ان تنكشف حقائق مريعة بعد رفع الغطاء عنها بسبب دخول الحكومة المركزية في ادق تفاصيل الاقليم بعد محاولات الانفصال التي فشلت.

هنا نريد ان نستطلع الدين في اقليم كردستان العراقي وهو بلا شك يبقى دينًا عراقيًا وان تفرد بقراره وسببه شخصيات في حكومة الاقليم.

ديون الاقليم الداخلية والخارجية بحدود ٣٠ مليار دولار وهذه غير سيادية لا تتحملها بغداد.

طلب حكومة كردستان على بغداد بحدود ٢٠ مليار دولار أو اكثر للموازنات غير المدفوعة، وطلب بغداد على الاقليم بحدود ٥٠ مليار دولار وهذه مبالغ واردات النفط والغاز والموارد الحدودية وضرائب الهاتف النقال، وهذه كلها تقديرات ولم تُحتسب بعد.

ديون نادي باريس ٤٢ مليار دولار، وبحسب الاتفاق يجب ان تخصم ٨٠٪ منها، في صندوق النقد لم يستقطعها من التقرير كما لم يُعالج اي استقطاعات اخرى.

مستحقات الشركات النفطية لا تُحسب كديون بل تدخل في أبواب الموازنة (تخصيصات وزارة النفط بحدود ١٠ مليار سنوياً) وتُدفع كل ثلاثة أشهر أو تُستقطع كنفط، واذا تأخرت فبمعدل فصل أو فصلين، اي بحدود ٢,٥ إلى ٥ مليار دولار

مع الاشارة لوجود القرض البريطاني ١٠ مليار باوند إسترليني، لكن الحكومة لم تستلمه لأنه مخصص لمشاريع استثمارية خاصة لشركات بريطانية. وهو بلا شك لم يحسب على الدين العام لحد الآن.

صندوق النقد الدولي اخذ كل هذه الارقام بدون اي استقطاعات أو معالجات وراكمها في رسم بياني عام دون اي شرح تفصيلي لأبوابه، وأضاف عليها عجزًا سنويًا بحدود ٢٠ مليار دولار للأعوام القادمة؟.

بالتأكيد حتى مبلغ ٥٧ مليار دولار كدين عام هو كبير، لكن علينا ان نكون دقيقين بعض الشيء في التفاصيل.

السيد رائد الرحماني قال بأنه اجتمع مع أحد المدراء في البنك الدولي في عمان وأبلغنه -احد المدراء- إن العراق عرض بيع سندات في الأسواق العالمية بقيمة ملياري دولار أمريكي بضمانات سيادية عراقية.

كان أفضل مشتري للسندات عرض استعداده لشرائها بفائدة سنوية ١٢%، شركات أخرى عرضت استعدادها للشراء بفوائد أعلى!هذا يعكس تدني التصنيف الائتماني للعراق.

لذا فإنَّ الاستمرار بالاقتراض وعرض سندات بفوائد عالية كارثة يجب ايقافها.

لقد دعونا -والكلام للرحماني- إلى اصلاح الموازنة ومراجعة سلم الرواتب وتسريح أعداد العاملين العموميين غير المنتجين لكن النواب والساسة يزايدون كثيراً بعدم مساس الرواتب والتعيينات الحكومية وكأنها حق قومي وقرآن سماوي.

ونعيد ما ذكرناه سابقا فإنَّ "الحكومة جهة تنظيمية وليست جهاز تشغيلي". هذا المفهوم لا يفقهه اغلب اصحاب القرار. أما النفط، فلن يكون ذو اثر مهم في مدخولات الدولة بعد ٣٠ عاماً.

الدكتور لؤي الخطيب طرح فرضية ان في عام ٢٠٤٠ ستكون تقديرات النسمة السكانية في العراق بحدود ٦٧ مليون نسمة، اما الانتاج النفطي فقد لا يتجاوز ٧ مليون برميل يومياً وبسعر ٣٥ دولار للبرميل بسبب تدني الطلب على النفط في اسواق الطاقة المتنوعة وانخفاض أسعاره.

السؤال: ماذا سيكون حجم الموازنة، وكيف سيتم سد العجز وجدولة الديون واستمرار الدولة؟!

الجواب: اذا لم تعمل الحكومة في تغيير فلسفتها تجاه الصرف الحكومي مع اعادة شرح مفهوم الوظيفة الحكومية، بمعنى ان لا يتجاوز حجم الملاك الحكومي ٥٪ من كفاءات الشعب، والعمل على نظام ضريبي وتنويع الاقتصاد والموارد، فاقرأ على العراق السلام.

كما ان الفساد هو المعضلة الرئيسة التي يجب ان يهتم بها صاحب القرار وعليه ان يتعامل وفق مبدأ نكران الذات وان يستعين بجماعات الضغط وهي الاجهزة الاعلامية والفعاليات الشعبية في تعرية الفاسدين لان الفساد هو الأُس الأعلى في حدي البناء والتهديم.

السيد محمد علاوي طرح مجموعة نقاط للتخلص من مشكلة المزاد في البنك المركزي العراقي وجعله عنصر فائدة لبناء الاقتصاد لا عنصر تضييع الاموال:

أولًا: أن تشكل لجنة من خيرة الاقتصاديين العراقيين من داخل العراق ومن خارجه للترتيب لدعوة لمؤتمر اقتصادي عالمي، تدعو فيه خيرة الاقتصاديين العالميين من مختلف المؤسسات الأكاديمية والاستشارية الاقتصادية العالمية ومستشارين من مختلف الجهات العالمية المهتمة بالشأن العراقي بشكل عام والوضع الاقتصادي بشكل خاص، وستكون من أهم مهام هذه اللجنة اختيار ما لا يقل عن ستة شخصيات عالمية كمستشارين، إثنان متخصصان بالسياسات النقدية وإثنان متخصصان بالسياسات المالية وإثنان متخصصان بالسياسات الاقتصادية، على أن يكون لديهم خبرة واسعة في مجال تخصصهم ولعبوا دوراً متميزاً في دولهم في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية، ويمكن التعاون مع الجهات العالمية المختلفة التي سنذكرها أدناه واستشارتهم لتشخيص هذه الشخصيات، وتدفع لهؤلاء مبالغ مجزية لعمل دراسات بشأن الوضع الاقتصادي في العراق واحتمالات المستقبل وكيفية الخروج من الأزمة بأقل الخسائر، وتتولى اللجنة العراقية تزويدهم بكافة المتطلبات من كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية في العراق. وتتولى هذه اللجنة دراسة كافة مهام المنظمات العالمية التي يمكنها مساعدة العراق في أزمته الحالية ودراسة واقع

كل منظمة والمجالات التي يمكنها أن تخدم العراق في هذا الوضع، ويتم التواصل بهذه المنظمات من خلال السفارات العراقية والملحقات التجارية العراقية الكفوءة (حيث للأسف الكثير منها تفتقد لوجود الكادر الكفوء بسبب الفساد في اختيار من يمثل العراق في مؤسساته خارج العراق وفي المحافل الدولية) ويتم اللقاء الشخصي بهذه المنظمات والتحاور معهم لكيفية مساعدة العراق في أزمته، وتوجه دعوات لهم لحضور المؤتمر المزمع إقامته.

ومن هذه المنظمات على سبيل الذكر وليس الحصر منظمات الأمم المتحدة المختلفة والتي لها جنبة اقتصادية، والبنك الدولي والجهات الأربعة المرتبطة به والتي أنشئت كل واحدة منها لأهداف مختلفة كهيئة التنمية الدولية والمنظمة الدولية للتمويل والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لمنازعات الاستثمار والتي يمكنها إفادة العراق في الميادين الاقتصادية المختلفة، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمعهد الدولي للتمويل، وغرفة التجارة العالمية، والمركز العالمي للتجارة، والمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية، ومنتدى الاقتصاد العالمي، وغيرها من المنظمات الدولية التي يمكن أن تقدم المشورة والدعم للاقتصاد العراقي والوضع المتدهور في العراق.

المؤتمر المزمع إقامته يمكن أن يستمر لثلاثة أيام، ثم يتبعه ورشة عمل لفترة لا تقل عن أسبوع يتم دعوة مختلف الجهات الحكومية ذات الشأن الاقتصادي، من وزارة المالية إلى التخطيط إلى النفط والصناعة والزراعة والري والتجارة وهيئات الاستثمار وممثلين عن مجالس المحافظات.

ثانيًا: تتولى الشخصيات الاستشارية العالمية المكلفة بعمل السياسات المختلفة بتطوير مقترحاتها استنادًا إلى المؤتمر وإلى ورشة العمل اللاحقة، ويقدم هؤلاء توصياتهم الموحدة، حيث من المحتمل أن يكون هناك تضارب بسبب اختلاف التخصصات، فيجب الوصول إلى مقترحات موحدة تأخذ بنظر الاعتبار كافة العناصر المؤثرة لوضع سياسات نقدية ومالية واقتصادية متناغمة ومتكاملة من أجل النهوض بالبلد وتحصينه من مستقبل مجهول وخطير ينتظره ويمكن أن نقع فيه.

ثالثًا: تشكل لجنة متابعة لتنفيذ التوصيات، ويتم الدعوة للقاء بين أصحاب الشأن بشكل دوري (حوالي مرة كل ثلاثة أشهر) لمتابعة التطورات والإنجازات والمعوقات والتغيرات الحاصلة والتوقعات المستقبلية، كما يدعى إلى نفس المؤتمر بعد سنة لتقييم التجربة ومتابعة الإنجازات ووضع توصيات جديدة.

رابعًا: تحتاج توقعات التغيرات المستقبلية إلى اكثر من رأي ووجهة نظر، فالتوقعات المستقبلية للتغيرات الاقتصادية لا يمكن ان تعتمد على رأي واحد ونظرة من جانب وزاوية واحدة لكثرة العناصر المؤثرة وصعوبة التنبؤ وصعوبة التخطيط، على سبيل المثال نذكر تعطل ما سمي (بصفقة العصر) وهي شراء شركة آليرغان (Allergan) الايرلندية من قبل شركة فايزر (pfizer) الأمريكية لصناعة الأدوية واندماجهما بمبلغ مقارب لـ(١٦٠) مليار دولار أمريكي بسبب قرار الادارة الامريكية باتخاذ إجراءات جديدة بشأن التهرب الضريبي وصدور التعليمات

الضريبية الجديدة بهذا الشأن، وتكبدت شركة فايزر مبلغ (١٥٠) مليون دولار كمصاريف إثر توقف هذه الصفقة التي استغرق التهيئة لها أكثر من خمسة أشهر، لقد كان شبه إجماع ان تعطيل هذه الصفقة سيؤدي إلى هبوط أسعار أسهم شركة فايزر بسبب ضياع فرصة مهمة لتحقيق أرباح مستقبلية كبيرة بعد احتكارهما لسوق العقاقير العالمية وبسبب الخسائر التي تعرضوا لها، ولكن حدث العكس حيث صعدت أسعار أسهم شركة فايزر بشكل ملحوظ، لقد برزت تحليلات متعددة ومتباينة بشأن هذه النتائج المخالفة لكل التوقعات، ولو أردنا معرفة الأسباب الحقيقية فيمكننا الأخذ بأكثر من تحليل ووضعها معاً لمعرفة الأسباب الحقيقية، أمام هذا الواقع نحتاج إلى أكثر من خبير كل ينظر للمشكلة من زاوية معينة وكل يضع حلوله، اجتماع هؤلاء يمكنهم من رسم سياسات نقدية ومالية واقتصادية أقرب ما تكون للواقع لإنقاذ البلد مما يمكن أن ينتظره من مستقبل مجهول وآثار خطيرة ومعاناة للمواطنين نخشى أن نفكر فيها لعظيم أثرها وخطر تبعاتها التي يمكن أن تكون بسوء فترة الحصار في التسعينات أو لعلها أسوء منها.

خامسًا: بالنسبة لمزاد البنك المركزي، لن تكون الاعتمادات المستندية حلًا وحيدًا لارتفاع مستوى تعقيدها وصعوبة تنفيذها للمعاملات التجارية الصغيرة أو المعاملات مع إيران ولذلك من الممكن اللجوء إلى الحل الثاني وهو: الدفع عند تقديم مستندات الشحن (Cash against documents) حيث يمكن بهذه الطريقة استيراد أي بضاعة مهما صغرت بمعاملة مصرفية بسيطة، بل حتى يمكن استيراد البضائع من إيران حتى وهي تحت الحصار، حيث عند تقديم مستندات الشحن إلى المصرف في إيران الممثل للمصرف العراقي (Corresponding Bank) يقوم المصرف العراقي بدفع كلفة البضاعة نقداً إلى حساب الجهة المصدرة في المصرف الإيراني داخل العراق، هذه أصعب حالة يمكن أن تواجه البنك المركزي ويمكن حلها بكل هذه السهولة، وقد تم اتباع هذا الأسلوب في وزارة الاتصالات عندما رست إحدى المناقصات على إحدى الشركات الإيرانية المصنعة للأسلاك، وهذه الطريقة ستحد كثيرًا من أكبر فساد يعاني منه العراق وأكبر سرقات بسبب استمرار مزاد العملة المشؤوم الذي سيفرغ احتياطي البلد ويفقر المواطن العراقي من أجل مصالح خاصة لبعض المفسدين.

سادسًا: يجب ان ينصب اهتمام محافظ البنك المركزي على عشرات الألوف من المواطنين الذين يعانون أشد المعاناة بسبب عدم قدرتهم سحب ودائعهم من المصارف الأهلية، وهذه فارقة لم تحصل في بلدان تحترم مواطنيها، وتلتزم بقوانينها، والايداع بين مواطن ومصرف ما هو بالحقيقة بمثابة عقد بين طرفين، ولذلك يجب أنْ يحترم كل طرف هذا العقد. الذي يحصل إنَّ كثيرًا من المصارف الاهلية تتصرف بمقتضى الضرورات والحالات الاستثنائية وتحجز اموال بعض عملائها دون رادع ودون استناد قانوني.

يجب أن يعلن البنك المركزي عن استعداده لدفع أي مبلغ لأي شخص أودع أمواله في أحد المصارف الأهلية ولا يستطيع الحصول إلا على جزء منها بجهد جهيد، فهناك نسبة من ودائع المودعين في البنك المركزي وأحد المصارف الحكومية كالرافدين مثلاً، إن مثل هذا الإجراء يزيد ثقة المواطن بمؤسسات الدولة ويشعر بحق أن الدولة تعمل لأجله ولمصلحته.

التوصيات:

يوصي "منتدى إعمار العراق" بما يلي:

١- اعتماد الاستشارات الكفوءة لغرض الوقوف الجاد عند حدود المشكلات الحقيقية ومحاولة تجاوزها.

٢- سعي اصحاب القرار في العراق إلى الاستعانة بكفاءات العراقيين في الخارج، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية والعرقية والطائفية.

٣- يجب عزل الواقع الاقتصادي عن السياقات التي تتشكل وفقها الحكومة، فالاقتصاد هو العصب الذي يسمح للحكومات ان تنفذ برامجها ومشاريعها، واما السياسة فهي التي تعتمد على نجاح الاقتصاد في النمو والتطور.

٤- التحرك الجاد لمكافحة الفساد، حيث ان عدم توفر الارادة الحقيقية لمكافحة الفساد يجعل من الاقتصاد يزداد سوءًا، ولن يتقدم البلد خطوة واحدة باتجاه التطور والنمو إذا بقي الفساد ينخر في جسد المؤسسات.

٥- الدعوة الجادة لرؤوس الاموال العراقية للتواجد في العراق.

٦- توفير بيئة آمنة للاستثمار في العراق.

٧- تغيير القوانين التي تعرقل جذب المستثمرين وتسهيل مهمتهم قانونيًا.

٨- تغيير قوانين التعامل مع البنوك العراقية، وتشريع قوانين تفرض خطط تنمية على المصارف وفك ارتباطها الوحيد مع مزاد العملة.

٩- مراقبة حركة التصريف ومقاربة اسعار صرف العملات الأجنبية ما بين البنك المركزي والسوق العراقية للحد من فساد ونزيف العملة من قبل مزاد العملة.

١٠- الاستعانة بفرق دولية متخصصة لوضع خطط اقتصادية طويلة الأمد والالتزام بمقرراتها بغية تجاوز أزمة الالتزامات الحكومية تجاه صندوق النقد الدولي.

١١- وقف الاقتراض الحكومي وفتح مجالات داخلية وطرق بديلة من خلال تطوير وتنويع مصادر الدخل للبلاد وعدم الاكتفاء بالنفط كمورد وحيد للبلاد.

١٢- فك الارتباط بين تشكيل الحكومة واختيار الوزراء في السلطة التنفيذية، والاتفاق المبدئي الملزم بين الكتل السياسية في البرلمان العراقي على تحرير سلطة رئيس الوزراء في اختيار كفاءات تنفيذية تستطيع إدارة وزاراتها دون تدخلات حزبية.

انتهت الحلقة السادسة

منتدى إعمار العراق

الإثنين ٢٦ آذار ٢٠١٨

المشاركون

من الأردن: د. ماجد الساعدي، سعد ناجي، علي غالب، د. حسنين ابراهيم، د. عصام العاني، فيصل الياسري، فخري راشان، فارس الدرزي، غزوان العامري، حسنين كبة، جلال الكعود، وسن الخفاجي، خليل بنية، لؤي السعيد، مازن الصالح، محمد الجبوري، رعد هاشم، شذى الزهيري، شوانا عزيز، عباس شمارة، تركي القيسي، تمارا الداغستاني، اسامة القريشي ، مها النعيمي، عماد حمدون .

من العراق: د. عاملة ناجي، د. عباس جدوع، د. صباح الساعدي، فلاح حسن، ابراهيم الصميدعي، كريم الشمري، محمد نعيم الساعدي، رائد الرحماني، ثائر الدليمي، زيد سميسم، د. عليَّة الامارة، هشام المدفعي.

من الولايات المتحدة الأمريكية: حسام الغزالي، وعدي حداد.

من المملكة المتحدة: د. وسن عبود، د.سلمان الرواف، د. لؤي الخطيب، لؤي الشكرجي، رائد حنا، د. حافظ الدفاعي، د. ليث كبة، د. وسن عبود، فارس نوري، د. مروان العقيدي.

من الإمارات العربية المتحدة: جاسم الخطيب، المهندس محمد الاعسم، عدي المؤمن، ضياء الشكرجي، سعد بنية، وديع الحنظل.

من فرنسا: الدكتور طالب البغدادي، حنين جدوع.

من لبنان: د. رجا شفو، وحيدر شمخاني.

من اسبانيا: ناصر الهاشمي.

من السويد: د. رياض البلداوي.

من كندا : يقظان الجادرجي.

بالإضافة إلى محرر الحلقة: محمد السيد محسن.